(494) وهنا آيات تدل بوضوح على أنّ الإله ليس بمعنى المعبود، بل بمعنى المتصرّف المدبّر، أو من بيده أزمّة الأُمور، أو ما يقرب من ذلك مما يعد فعلاً له تعالى، وإليك بعض هذه الآيات : 1. (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاّ َ اللّهُ لَفَسَدَتَا)(1)، فإنّ البرهان على نفي تعدد الآلهة لا يتم إلاّ إذا جعلنا "الإله" في الآية بمعنى المتصرّف المدبّر، أو من بيده أزمّة الأُمور أو ما يقرب من هذين، ولو جعلنا الإله بمعنى المعبود لانتقض البرهان، لبداهة تعدد المعبودين في هذا العالم، مع عدم الفساد في النظام الكوني، وقد كانت الحجاز يوم نزول هذه الآية مزدحم الآلهة، ومركزها مع كون العالم منتظماً، غير فاسد. وعندئذ يجب على من يجعل "الإله" بمعنى المعبود أن يقيده بلفظ "بالحق" أي لو كان فيهما معبودات ـ بالحق ـ لفسدتا، ولمّا كان المعبود بالحق مدبّراً ومتصرفاً لزم من تعدده فساد النظام وهذا كله تكلّف لا مبرر له. 2. (مَا اتّ َخَذَ اللّهُ مِنْ وَلَد وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَه إِذَاً لَذَهَبَ كُلّ ُ إِلَه بِمَا خَلَقَ وَلَعَلاَ بَعْضُهُمْ ءَلَى بعْض).(2) ويتم هذا البرهان أيضاً لو فسرنا الإله بما ذكرنا من أنّه كلّي ما يطلق عليه لفظ الجلالة، وإن شئت قلت: إنّه كناية عن الخالق أو المدبّر المتصرّف أو من يقوم بأفعإله وشؤونه، والمناسب في هذا المقام هو الخالق، ويلزم من تعدده ما رتب عليه في الآية من ذهاب كلّ ِ إله بما خلق واعتلاء بعضهم على بعض. ولو جعلناه بمعنى المعبود لانتقض البرهان، ولا يلزم من تعدّده أيّ ُ اختلال

_____ 1 . الأنبياء: 22. 2 . المؤمنون: 91.